رؤية 2030 VISION OF EGYPT

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

استعراض نتائج تقرير

مؤشر مدراء المشتريات

PMI

لشهر مارس 2021

محتويات العرض

أولاً: مؤشر مدراء المشتريات وأهميته

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي:

- التطورات الأخيرة بالتقرير
- التحديات التي يشير إليها المؤشر في ضوء التداعيات الاقتصادية العالمية والمحلية لوباء فيروس كورونا المستجد
- التوقعات المستقبلية لاتجاه المؤشر

ثالثاً: دراسة نتائج المؤشر في اطار السياق العالمي والإقليمي

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية

أولاً : مؤشر مدراء المشتريات وأهميته

مؤشر مدراء المشتريات هو مؤشر اقتصادي عم شهري يتم حسابه من مسوح شركات القطاع الخاص التي لا تعمل في قطاع النفط. ففي مصر، يتم حساب الموشر من قبل مؤسسة IHS MARKIT وتصدر بواسطة EMIRATES NBD

يصدر المؤشر ليعكس اداء حوالي ٤٠٠ شركة قطاع خاص غير منتجة للنفط وتشمل قطاع الصناعة وقطاع التشييد وقطاع الخدمات وقطاع البيع بالتجزئة وقطاع البيع بالجملة

يتم حساب المؤشر كمتوسط مرجح لخمسة مؤشرات فرعية كالاتي: طلبات جديدة (٣٠٪) والانتاج (٢٥٪) والتشغيل (٢٠٪) ومواعيد التسليم (١٥٪) والمخزون من السلع المشتراه (١٠٪)

أهمية المؤشر : يعتبر هذا المؤشر من المقاييس الاقتصادية الهامة حيث يعتمد عليهاكل من الشركات والمستثمرون والمؤسسات المالية للتعرف على درجة نشاط الاقتصاد بوجه عام و القطاع الخاص (الغير منتج للنفط) بوجه خاص

أولاً : مؤشر مدراء المشتريات وأهميته

- المؤشر طلبات الجديدة
- الإنتاج/ النشاط الاقتصادي
- مؤشر التوظيف
- كمية المشتريات
- تراكمات الإنتاجية/ امتياز الأعمال
- أوقات تسليم الموردين
- تكلفة المدخلات
- رسوم المخرجات

المؤشرات الفرعية لـمؤشـر مديري المشتريات تزامناً مع مـراحـل الـدورة الاقتـصاديـة

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي:

- **التطورات الأخيرة بالتقرير: "تراجع الإنتاج والأعمال الجديدة في شهر مارس من ناحية، و تحسن التوقعات المستقبلية للشركات تزامناً مع انتشار حملات التطعيم باللقاحات المتاحة ضد كوفيد-19 من ناحية أخري"**

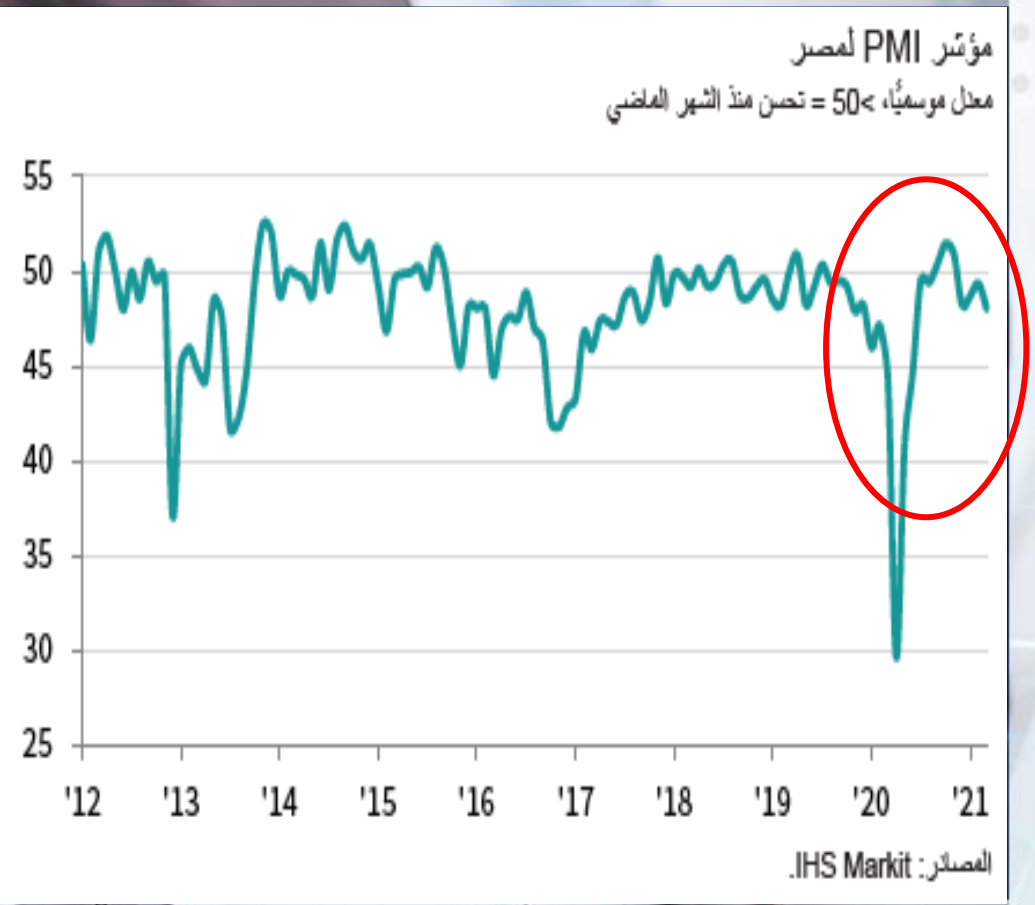

- **تراجع مؤشر مديري المشتريات لمصر للمرة الأولي منذ ثلاث أشهر خلال شهر مارس 2021 :** حيث بلغت القراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات 48.0 نقطة مقابل 49.3 نقطة سُجلت في شهر فبراير 2021. لتكون أدني قراءة منذ شهر يونيو 2020 مشيرة إلي أسرع انخفاض منذ التأثير الأولي لوباء فيروس كورونا.

- **كان الانخفاض مدفوعاً بشكل كبير بالتراجعات الأسرع في الإنتاج والأعمال الجديدة خلال نهاية الربع الأول من عام 2021. اذ شهدت الشركات المصرية بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط تباطؤ قوي بالنشاط كان هو الأقوى منذ تسعة أشهر. في حين تراجعت تدفقات الأعمال الجديدة بأسرع معدل مشترك في نفس الفترة.**

- كما أشار ما يقرب من 12% من الشركات المشاركة في الدراسة تراجعاً في الطلبات الجديدة اعتباراً من شهر فبراير، حيث أرجعوا ذلك إلي ضعف الطلب في السوق والقيود المستمرة لوباء كوفيد-19. **في الوقت ذاته، تراجعت مبيعات التصدير للمرة الأولي في ثلاث أشهر، وإن كان ذلك بعد ارتفاع قياسي في تاريخ الدراسة.**

ثانياً: عرض التطورات الإيجابية والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي:

- **التطورات الأخيرة بالتقرير: "تراجع الإنتاج والأعمال الجديدة في شهر مارس من ناحية، و تحسن التوقعات المستقبلية للشركات تزامناً مع انتشار حملات التطعيم باللقاحات المتاحة ضد كوفيد-19 من ناحية أخري"**

- علي صعيد التطورات الايجابية، سمح انخفاض مبيعات الشركات بإنجاز الأعمال المتراكمة خلال شهر مارس، والتي تراجعت للشهر الثالث علي التوالي. وفي الوقت ذاته، ارتفعت تكاليف الرواتب للمرة الأولي منذ شهر ديسمبر الماضي.

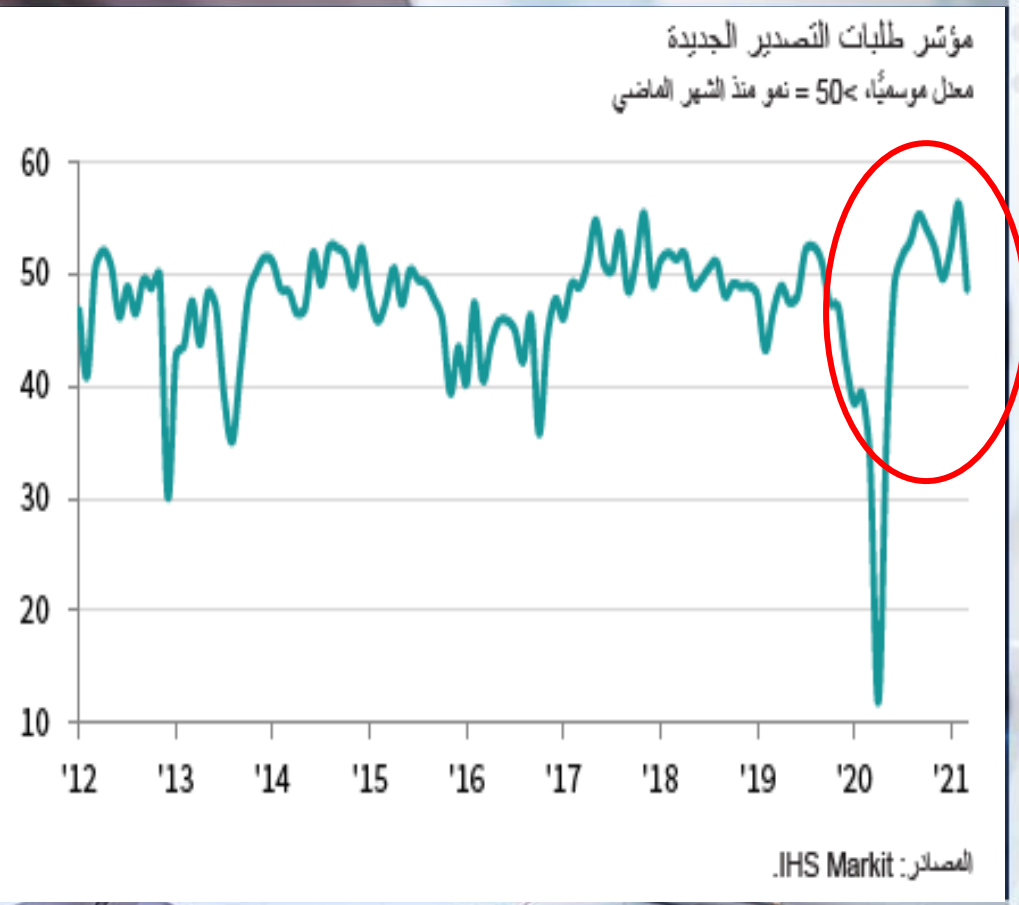

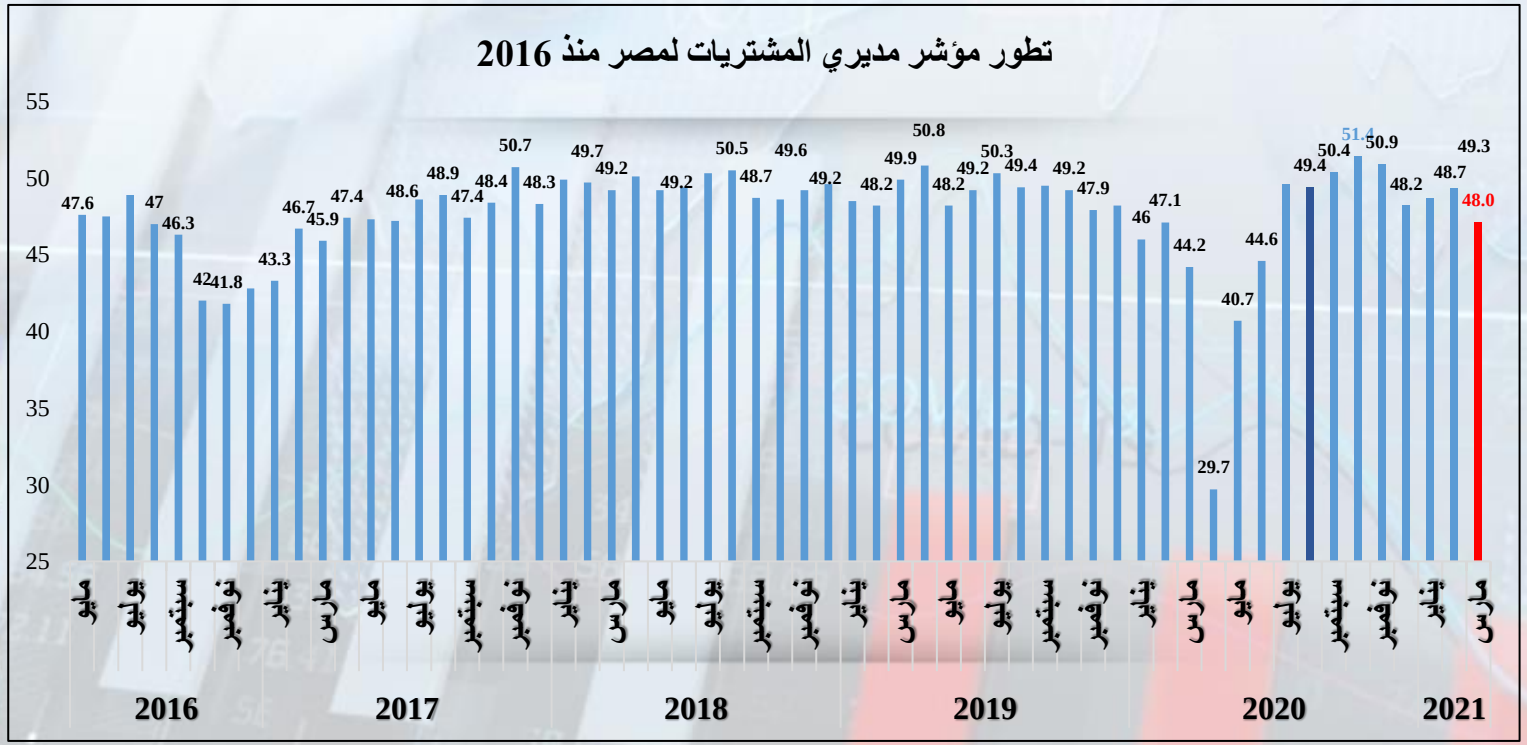

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي:

- علي صعيد الأسعار ومستلزمات الإنتاج، سجلت بيانات شهر مارس ضغوطاً تضخمية جديدة بسبب ارتفاع شديد في تكاليف الشراء حيث ارتفعت أسعار عدد من المواد الخام خاصة أسعار المعادن والبلاستيك والكرتون. وهو ارتفاع مرتبط بمشاكل الإمداد العالمية الناتجة عن الوباء. يأتي ذلك متسقاً مع الارتفاع النسبي لأداء العملة المحلية في مقابل الدولار الأمريكي خلال شهر مارس 2021 مقارنةً بالشهر السابق ليبلغ الدولار 15.7 جنيه مصري.
- من ناحية أخري، أدي ضعف الطلب وتراجع الأعمال الجديدة والتصدير إلي انخفاض النشاط الشرائي في القطاع غير المنتج للنفط بشكل ملحوظ تمثل في انخفاض الطلب علي مستلزمات الإنتاج نتيجة التكدس السابق في المخزون. لذلك، فإن ضعف الطلب علي مستلزمات الإنتاج يعني تراجع حدة تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلي أدني مستوي له في تسعة أشهر، مما أدي إلي ارتفاع طفيف آخر في أسعار المنتجات.
- وقد أشارت بعض الشركات في التقرير إلي أنها شهدت أسوأ تأخير في تسليم مستلزمات الإنتاج منذ شهر يونيو الماضي.

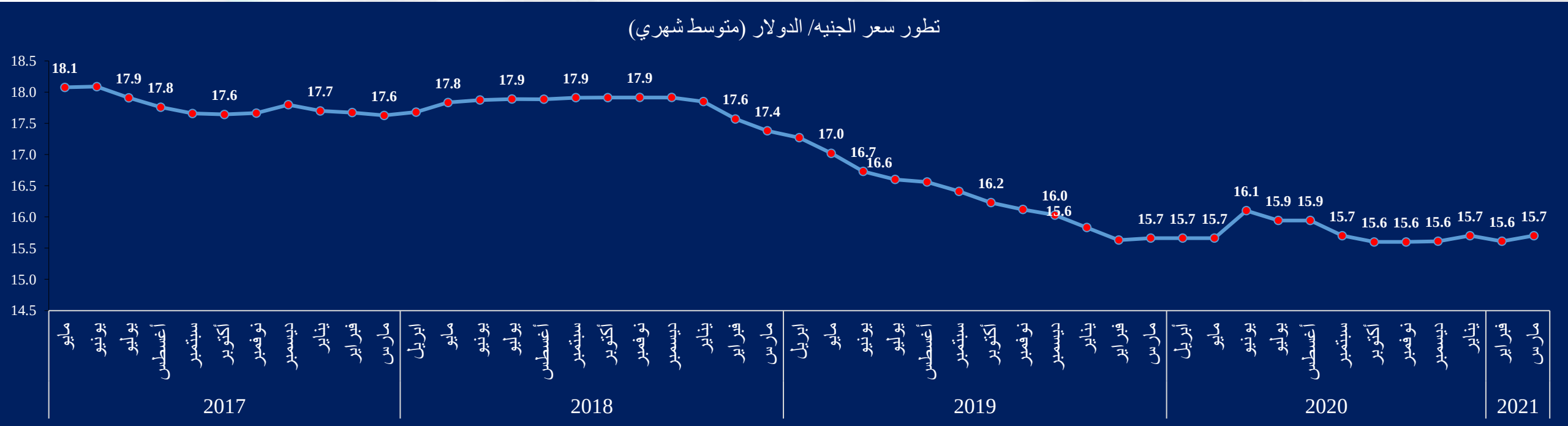

المصدر: البنك المركزي المصري

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي:

مستويات التوظيف والعمالة

- يظل انخفاض معدلات التوظيف وتراجع العمالة تحدياً واضحاً أشار إليه التقرير الأخير لمؤشر مديري المشتريات، اذ ساهم تباطؤ نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط بسبب تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة والتصدير في تقليل القوي العاملة، ما أدي إلي تمديد فترة فقدان الوظائف إلي ما يقرب من عام ونصف.

- وفي هذا الإطار، أشارت أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع طفيف لمعدلات البطالة خلال الربع الرابع من عام 2020 حيث بلغت 7.2% بالمقارنة بمعدل 7.3% خلال الربع السابق.

- يضح الرسم البياني، أن معدلات البطالة خلال عام 2020 قد سجلت نفس معدل البطالة لعام 2019 بدون تراجع: اذ أن متوسط أرباع عام 2020 بلغ 7.9% علي الرغم من اشتداد أزمة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية علي الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي

- يجب التنويه إلي أن مؤشر مديري المشتريات في طريقة حسابه، يعطي وزن منخفض للتشغيل (اذ يبلغ وزن مؤشر التشغيل الفرعي 20%) علي الرغم من أهمية هذا المؤشر الفرعي خصوصاً في الحالة المصرية. وبناءً علي ذلك، يجب أخذ نتائج المؤشر بحرص.

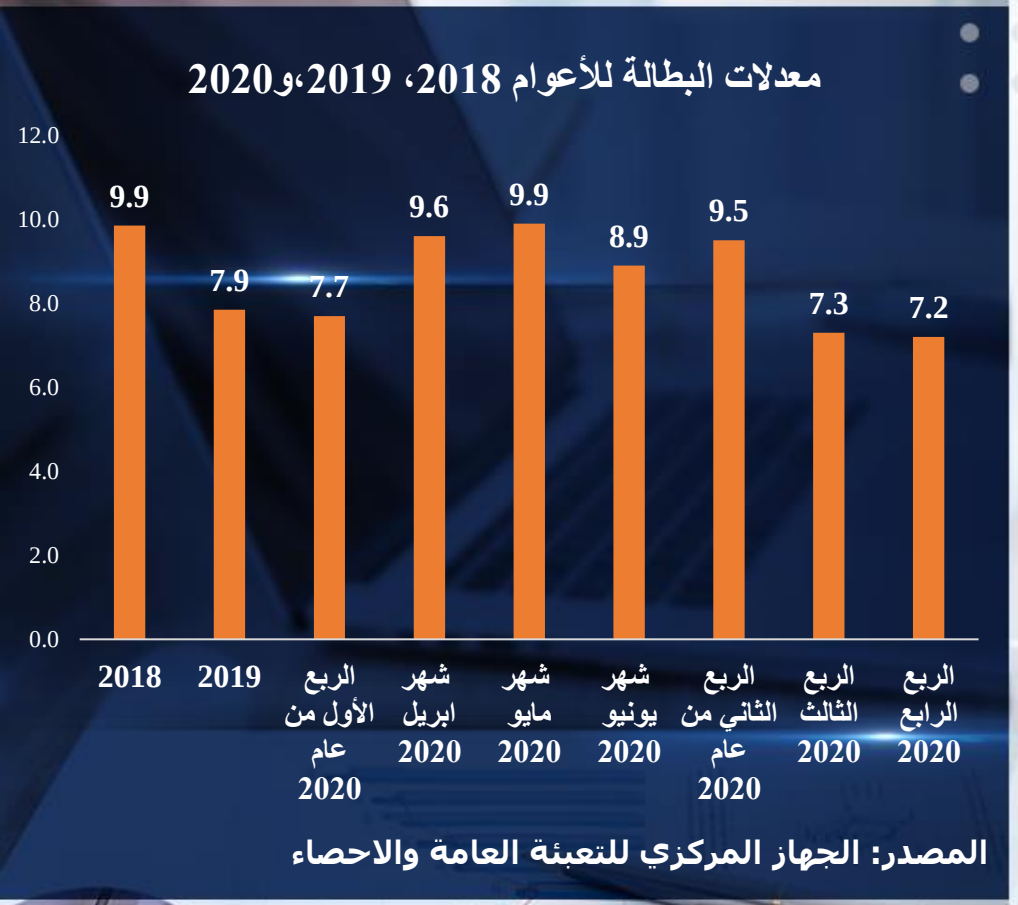

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي:

تحديات وملاحظات بنتائج المؤشر الأخيرة لمصر

- يجب الانتباه إلي أن الأوضاع الاقتصادية للقطاع الخاص غير المنتج للنفط مازالت متراجعة للشهر الرابع علي التوالي حتي مارس 2021، في ظل انخفاض معدلات الإنتاج والأعمال الجديدة، فضلاً عن تراجع التصدير. وبالتالي، فإن متابعة الموقف الصحي مع ضرورة الحيطة والحذر بشأن أية إجراءات أو قيود يكون من شأنها التأثير سلباً علي النشاط التجاري أمر غاية في الأهمية.

- سلط التقرير الضوء تحديداً علي انخفاض معدلات الإنتاج في القطاع بالإضافة إلي تراجع التصدير والطلبات الجديدة مرجعاً ذلك إلي انخفاض المبيعات في ظل تأثير الموجة الثالثة من جائحة كوفيد-19 علي السوق المصري. فقد أعاق ضعف الطلب المحلي وانفاق العملاء من نمو الطلب الإجمالي، الأمر الذي أدي استمرار حالة الركود في الأسواق بسبب الوباء.

- ذلك بالإضافة إلي تأثر معدلات الطلب الوسيط (وهو معدل طلب الشركات علي السلع الوسيطة للازمة للإنتاج ومستلزمات الإنتاج)، حيث تراجع النشاط الشرائي للشركات في شهر مارس، ليمتد بذلك الانخفاض المستمر منذ نهاية عام 2020. ولذلك، فإن الاستمرار في السياسات التحفيزية للقطاع الخاص أمر لازم وضروري لخفض الفجوة بين مستويات النشاط الحالية ومستويات ما قبل كورونا.

- أشار أيضاً التقرير إلي استمرار الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية التي أدت إلي ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج من ناحية و التأخير في تسليمها من ناحية أخري

ثانياً: عرض التطورات الأخيرة والنتائج الحديثة للمؤشر الكلي:

- ***التوقعات المستقبلية لاتجاه المؤشر:***

توقعت أكثر من نصف الشركات المُشاركة تعافي النشاط الإنتاجي والتجاري للقطاع خلال الأشهر ال12 المقبلة. وقد ارتفع معدل تفاؤل الشركات بشكل عام وبلغ تقريباً نفس مستوي شهر يوليو الماضي الذي كان في الأعلى منذ 29 شهراً.

اذ جاء تحسن التوقعات بفضل التوسع في برنامج اللقاح الحكومي الذي تشرف عليه وزارة الصحة والسكان ليشمل جميع فئات المواطنين، مما عزز الآمال في العودة إلي الحياة الطبيعية بشكل أسرع مما كان متوقعاً في السابق.

ثالثاً: دراسة نتائج المؤشر في اطار السياق العالمي والإقليمي

بالنظر إلي نتائج دول المقارنة، نجد البرازيل تسجل أعلي معدل تراجع مقارنة بدول العينة ليبلغ 9.6% في القراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات خلال شهر مارس تليها الهند بنسبة 4% نتيجة لتزايد حالات الإصابة بشكل كبير في البلدين. من ناحية أخري، نلاحظ تعافي 6 دول من أصل 11 دولة بالعينة، اذ حقق الاتحاد الأوروبي أعلي معدل تعافي بلغ حوالي 8% خلال شهر مارس 2021 تليه المملكة المتحدة محققة حوالي 7% ذلك بفضل توسع دول الاتحاد في منح اللقاح للمواطنين وقد كانت بريطانيا أول دول العالم في بدء التطعيم.

الدول التي شهدت ارتفاعاً بالقراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات لشهر مارس 2021

	ديسمبر 2020	يناير 2021	فبراير 2021	مارس 2021	معدلات التعافي
الإمارات العربية المتحدة	51.2	51.2	50.6	52.6	4.0
فيتنام	51.7	51.3	51.6	53.6	3.9
المملكة المتحدة	57.5	54.1	55.1	58.9	6.9
تركيا	50.8	54.4	51.7	52.6	1.7
الولايات المتحدة الأمريكية	57.1	59.2	58.6	59.1	0.9
الاتحاد الأوروبي	55.2	54.8	57.9	62.5	7.9
الدول التي شهدت تراجعاً بالقراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات لشهر مارس 2021					معدلات التراجع
الصين	53	51.5	50.9	50.6	-0.6
الهند	56.4	57.7	57.5	55.4	-3.7
المملكة العربية السعودية	57	57.1	53.9	53.3	-1.1
روسيا	49.7	50.9	51.5	51.1	-0.8
البرازيل	61.5	56.5	58.4	52.8	-9.6

المصدر: IHS Markit

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية:

❖ **استمرار في تعافي الاقتصاد العالمي ينعكس علي مؤشر التصنيع العالمي (JP Morgan Global Manufacturing PMI) خلال شهر مارس 2021 :**

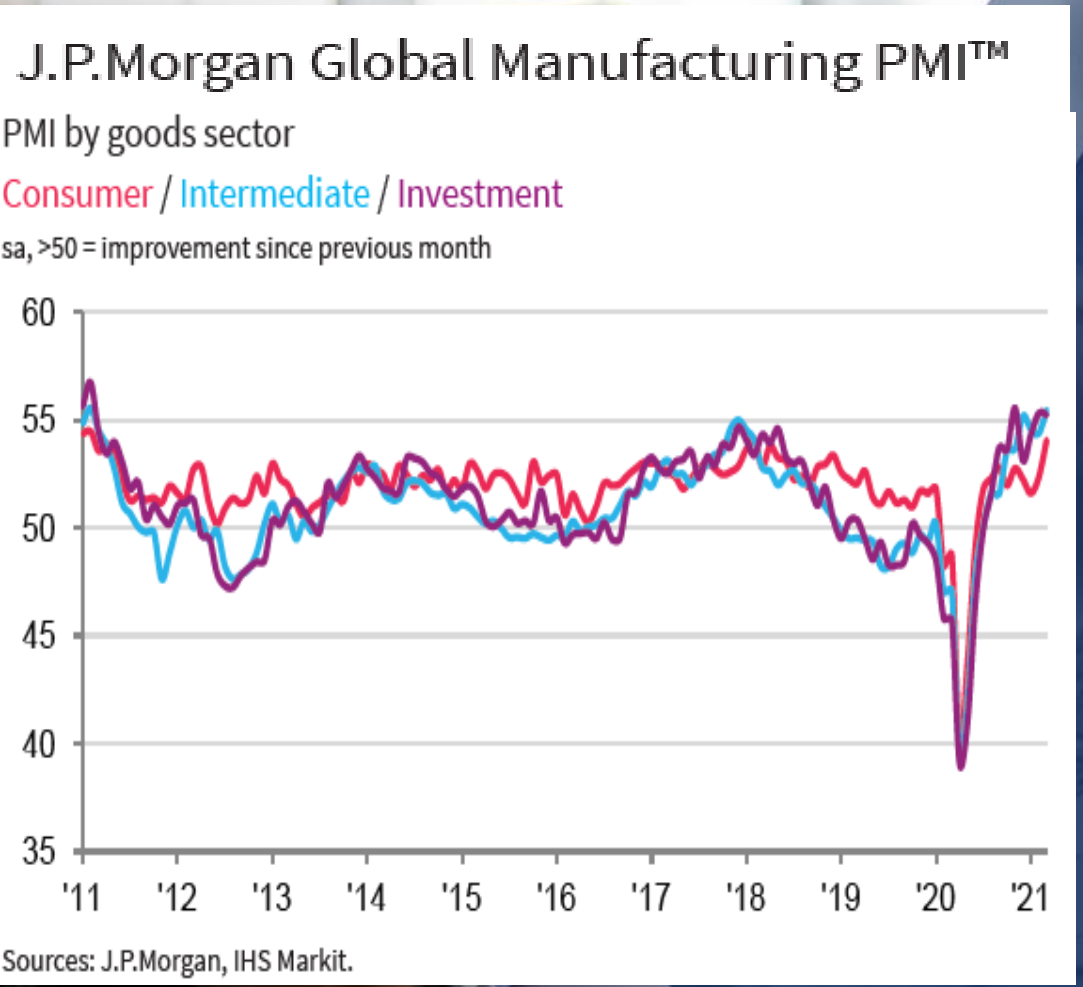

- ارتفع مؤشر التصنيع العالمي جي بي مورجان خلال شهر مارس 2021 محققاً تحسن ملحوظ، حيث بلغت القراءة الأخيرة لشهر مارس مستوي 55.0 نقطة مقابل 53.9 في شهر فبراير 2021، ليسجل معدل نمو يقدر بنحو 2% خلال شهر. جاء ذلك بفضل نمو الإنتاج الصناعي العالمي والطلبات الجديدة من ناحية وانتعاش معدلات التوظيف من ناحية أخري، علي الرغم من تزايد الضغوط التضخمية واضطرابات سلاسل التوريد.

- أشار تقرير مؤشر جي بي مورجان إلي انتعاش معدلات التوظيف الصناعي للشهر الخامس علي التوالي الإنتاج الصناعي العالمي بوتيرة أسرع قليلاً في فبراير. على الرغم من التراجع النسبي لحركة التجارة العالمية.

- كما شهد شهر مارس 2021 تحسناً في مؤشرات فرعية كطلبات التصدير الجديدة مما يعكس تعافي نسبي بالطلب العالمي تزامناً مع حملات التطعيم والتوسع في إنتاج لقاحات لكوفيد-19. بالإضافة إلي الإشارة الإيجابية بنمو معدلات التوظيف نسبياً بالمقارنة بالشهر الماضي.

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية:

❖ علي الصعيد الإقليمي، تراجعت التوقعات الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- أوضح تقرير بنك التنمية الأفريقي الصادر في شهر مارس 2021، إنّ اقتصاد القارة سيعاود النمو في شكل إجمالي خلال عام 2021 بعد الركود الذي سبّبته جائحة كوفيد-19، فيما حذر من أن الفقر والدّين العام سيواصلان الارتفاع. اذ وقد شهدت القارة الإفريقية بشكل عام انكماشًا في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 2.1% في 2020، وهو "أسوأ ركود" لها منذ أكثر من 50 عامًا، وأضاف أن ما يقرب من 30 مليون إفريقي أصبحوا تحت خط الفقر المدقع في 2020، وتوقع دخول 39 مليون إفريقي تحت خط الفقر المدقع في 2021.

- علي صعيد الإشادات الدولية للاقتصاد المصري، أشاد صندوق النقد الدولي في تقريره بنجاح السلطات المصرية في التعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا. حيث توقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو أفضل من التوقعات السابقة، عند 2.8% عام 2020/ 2021، مع التوقع بتعافي معظم قطاعات الاقتصاد المصري، كما توقع أن يسجل معدل النمو 5.5% عامي 2021/2022 و2022/2023، و5.6% عام 2023/2024، و5.8% عام 2024/2025.

- من ناحية أخري، توقع البنك الإفريقي للتنمية عودة الاقتصاد المصري لمعدلات نمو ما قبل جائحة "كورونا" في عام 2022، وتوقع البنك استعادة الاقتصاد المصري معدلات نمو ما قبل جائحة "كورونا" في 2022، بنسبة نمو 4.9%، مقابل 3% في 2021، و3.6% في 2020، و5.6% في 2019، مقارنة بأغلب الاقتصادات العالمية.

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية:

❖ الوضع المحلي:

- علي صعيد الوضع الاقتصادي الداخلي، تعكس بيانات تقرير مؤشر مديري المشتريات علي ضرورة بذل المزيد من الجهود و التحسينات المطلوبة لتحفيز الطلب ومناخ الأعمال في مصر و القطاع الخاص غير المنتج للنفط من أجل مواجهة تأثير الموجة الثالثة من جائحة كوفيد-19 علي الاقتصاد والسوق المصري. وبالإشارة إلي التقارير الدولية عن مصر، فإنها تبرهن عن نجاح الدولة المصرية في الموازنة بين صحة المواطنين والأداء الاقتصادي. مما يحث الدولة علي استمرار تلك الجهود المثمرة من أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي والانتاجي بالتوازي مع الإجراءات الصارمة التي تطبقها الحكومة المصرية للحد من انتشار الوباء من جهة والتوسع في عمليات التطعيم باللقاحات المتاحة.

- وعلي الجانب الآخر، ارتفعت معدلات نمو الاستهلاك الخاص لتبلغ 11.8% خلال الربع الأول من العام المالي 2020/21 مقابل 3.6% خلال الربع المماثل من العام المالي الماضي 2019/20 مما يعكس تعافياً ملحوظاً في معدلات الاستهلاك الخاص تزامناً مع العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي في أعقاب فترات من التراجع الحاد نتيجة انتشار حالة عدم التيقن وتأثر مستوي الدخول وارتفاع البطالة.

- وفيما يتعلق بمعدل التضخم، فقد ارتفع معدل التضخم السنوي العام في شهر فبراير 2021 زيادة طفيفة ليسجل 4.5% بعد أن كان 4.3% في يناير 2021 بينما ظل معدل التضخم الأساسي بعد استبعاد تغييرات الأسعار ثابتاً مسجلاً 3.6% في فبراير كما كان في يناير حيث تراجع من 3.8% في ديسمبر 2020. يرجع ذلك إلي حالة الخوف عدم اليقين التي سادت مصر مع بداية الموجة الثالثة من الوباء وتراجع الطلب.

معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص
(نسبة مئوية)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
* بيان مبدئي

رابعاً: الأسباب والانعكاسات الاقتصادية:

- **تراجع معدلات البطالة خلال الربع الرابع من عام 2020**

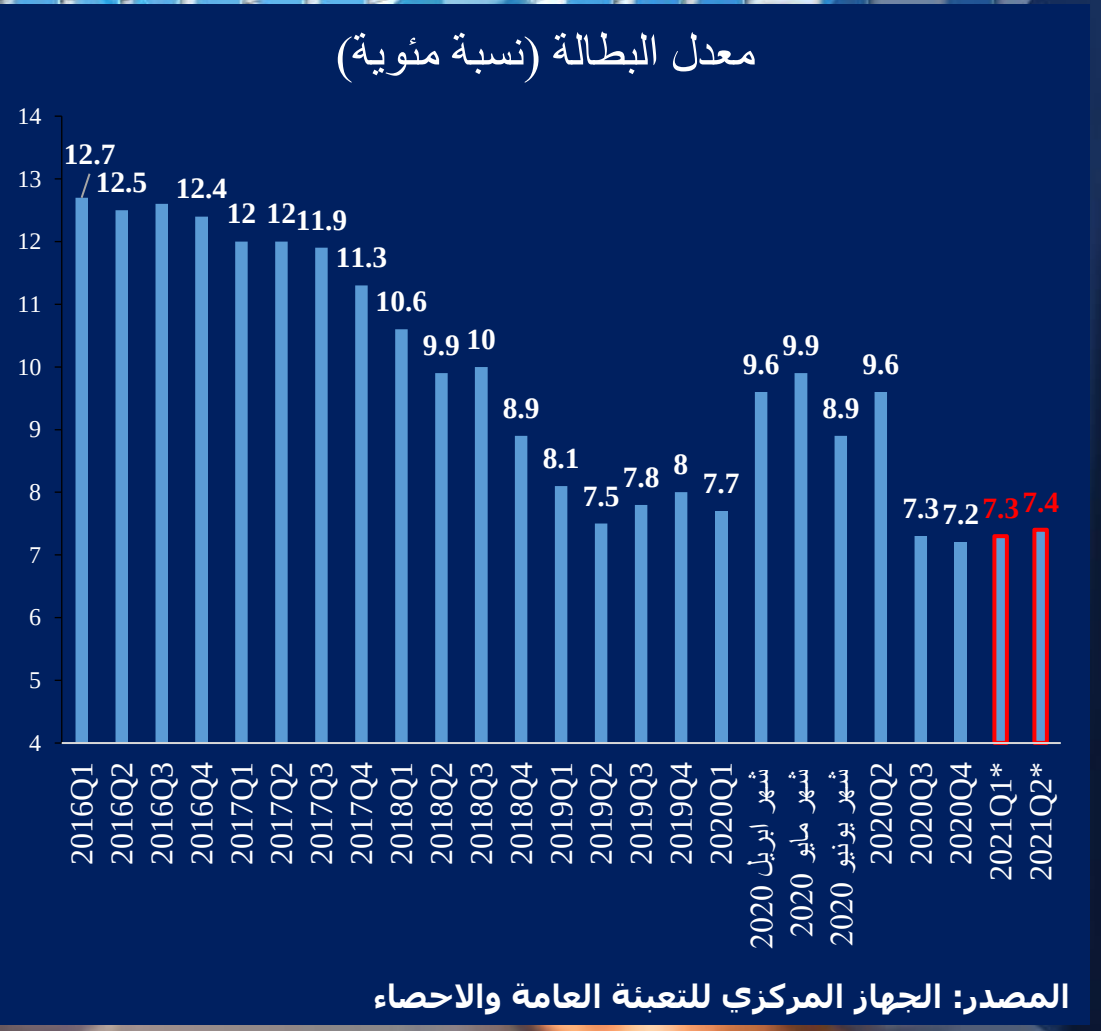

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

- أشار تقرير مؤشر مديري المشتريات إلي انخفاض معدلات التوظيف نتيجة لتراجع مستويات الإنتاج والطلب تزامناً مع حالة عدم اليقين في ظل الموجة الثالثة من وباء كورونا وزيادة أعداد المصابين في مصر.

- تظهر البيانات الأخيرة لمعدلات البطالة، تراجعها في الربع الرابع من عام 2020 لنحو 7.2% مقارنةً بمعدل بلغ 8% خلال الربع المماثل من عام 2019 مما يعكس آثار تدخل الدولة لتحفيز عجلة الإنتاج من خلال مشروعات التعمير والبنية التحتية الضخمة مع الحفاظ علي صحة المواطنين وذلك لضمان استدامة مستويات الدخول خلال الأزمة وتخفيف حدة الآثار السلبية علي الأسر المصرية.

- وبالنسبة لمعدلات البطالة المتوقعة خلال الفترة القادمة، من المقدر أن يتراوح معدل البطالة في المتوسط ما بين 7.3% و7.4% خلال الربعيين القادمين.

- وبالنسبة لنسبة المشاركة في سوق العمل، ارتفعت نسبة المشاركة في سوق العمل لتبلغ 43.5% خلال الربع الرابع من 2020. وقد بلغ حجم قوة العمل 29,965 مليون فرد بالربع الرابع من 2020 مقابل 28,171 مليون فرد بالربع السابق له بنسبة زيادة مقدارها 6.4%.

رابعاً : الأسباب والانعكسات الاقتصادية

نسبة المشاركة في سوق العمل (بنسبة المئوية)

المصدر: المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development